قسم الصحافة

" النظام الصحفي الليبي خلال الفترة من ١٩٦٩ حتى ٢٠١١م
دراسة تتبعية
لتأثير المتغيرات السياسية على الممارسات الصحفية "

مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام- قسم الصحافة

إعداد الباحثة

فتحية الخير حمدو رحومة

محاضر بكلية الإعلام – جامعة الزيتونة – ترهونة- ليبيا

تحت إشراف

أ. د/ محمود سليمان علم الدين

أستاذ الصحافة بكلية الإعلام- جامعة القاهرة

نوفمبر ٢٠١٦

الملخص

هذه الدراسة بعنوان: **النظام الصحفى الليبي خلال الفترة من ١٩٦٩ حتى ٢٠١١م :دراسة تتبعية لتأثير المتغيرات السياسية على الممارسة الصحفية** تبحث في طبيعة النظام الصحفى الليبي وأسسه وتشريعاته ومراحل تطوره خلال الأربعين سنة الماضية (١٩٦٩-٢٠١١م)، وتكمن مشكلة الدراسة في رصد وتتبع ملامح النظام الصحفى الليبي في ظل المتغيرات الفكرية والسياسية التي نشأ فيها، وتأثير تلك المتغيرات على الممارسة الصحفية في وسائله، وأهمية هذه الدراسة تنحصر في كونها تتناول قضية لم تحظى بالدراسة بشكل متكامل يشمل كافة الظروف الاجتماعية التي وجدت فيها،كما أن هذه القضية ترتبط بفلسفة مختلفة حول مفهوم الصحافة وحرية التعبيروتزداد أهميتها بتحديد نوع الصحافة التي سادت المجتمع الليبي ودورها في تدعيم قضايا حرية الفكر والتعبيروانعكاس هذا الدور على أوضاع الصحفيين الليبيين وممارستهم الصحفية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على رؤية النظام السياسي لدور الصحافة ووظائفها، وتفهم تشريعاتها والكشف عن الممارسات الصحفية من خلال المحتوى الصحفى الذي يفسر العلاقة بين توجهات النظام السياسى والممارسة الصحفية في وسائل الإعلام. وغطت تساؤلات الدراسة ثلاثة جوانب، أولها يتصل بالنظام الصحفى الليبي وأسسه وتشريعاته، وثانيهما يتصل بالممارسة الصحفية، واوضاع الصحفى الليبي ونظم التأهيل والتدريب المتاحة له والامكانيات التكنولوجية المتوفرة لإنجاح العملية الاتصالية، واستعانت الباحثة في الإطار المنهجى للدراسة بمدخل النظم في تحليل العلاقة بين عناصر النظام الكلى وجزئياته، ونظرية السلطة التي تتوافق مع النظم الصحفية الخاضعة للسلطة السياسية والعاملة على تحقيق أغراضها، ونظرية حارس البوابة التي أتاحت تفهم علاقة السلطة الحاكمة مع القائم بالاتصال و دوره في تحديد طبيعة الممارسة الصحفية وسقف حرية التعبيرفي الصحافة، كما استخدمت الباحثة ثلاثة مناهج هي منهج المسح الذى أتاح تفسير الظاهرة وتوثيق وقائعها وحقائقها واتجاهاتها، والمنهج التاريخي الذي مكن من تتبع الأحداث والمتغيرات وتسلسلها ومن ثمة تقسيمها ضمن مراحل تاريخية بشكل منطقى، وأخيراً المقارنة المنهجية التي تكشف أوجه الشبه والأختلاف بين الأحداث والمتغيرات وعوامل ظهورها والتداخل بينها وانعكاسها على حرية الصحافة الليبية، وأداة تحليل المضمون الكيفي للتشريعات ونماذج الصحف والمجلات ذات الصلة بموضوع الدراسة وتمثلت مصادر الدراسة في التشريعات والقوانين والوثائق الرسمية للدولة، والمقابلات الصحفية، ونماذج من أهم الصحف والمجلات الصادرة فترة الدراسة، وتقارير المؤسسات والمنظمات واللجان المعنية بحرية الصحافة، والكتب والمجلات الاكاديمية العربية والاجنبية، ورسائل الماجستير والدكتوراه في مجال الصحافة، والمعاجم والموسوعات والقواميس ذات الصلة بالدراسة ومصطلحاتها. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة في شقها المنهجى، وخلصت الباحثة إلى وضع توصيات من أجل التأسيس للنظام الصحفى الذي يحتاجه المجتمع الليبي خلال سنوات قادمة.

الكلمات الدالة
النظام الصحفي، الصحافة الليبية ،المتغيرات السياسية ، تاريخ الصحافة ، تشريعات الصحافة ، الممارسات الصحفية.

مقدمة:

تعد (حرية الصحافة) في العالم العربي قضية محورية تركزت حولها جهود الباحثين في هذا المجال طوال عقود من أجل تحقيق خطوات مهمة تؤدى إلى إرتفاع سقف حرية الممارسة الصحفية، ولكن تلك الجهود لم تصل بعد إلى المستوى المأمول، وعلاوة على ذلك أسهمت الثورات الألفينية في العالم العربي في زيادة تأزم (قضية حرية الصحافة) وظهرت مشكلاتها بشكل أوضح من خلال تصادمها مع السلطة الحاكمة الذي انعكس سلباً على الصحافيين ووسائل الإعلام بصفة عامة.

أن قضية (حرية الصحافة) هي المدخل الرئيس الذى ارتكزت عليه دراسة النظام الصحفى الليبي خلال الفترة من ١٩٦٩ حتى ٢٠١١م ، هذه الدراسة التوثيقية التاريخية التي تتبعت الباحثة من خلالها التسلسل الزمنى للأحداث في إطار الايديولوجية الفكرية والممارسة السياسية للسلطة الحاكمة وتأثيرها على الممارسة الصحفية، هي دراسة ملحة من أجل تحليل وتقييم النظام الصحفى الليبي ،وتشريعاته، ووسائل إعلامه ومضامينها من خلال نماذج الصحف والمجلات، والقائمون عليها ومشاكلهم الإنسانية والمهنية ومدى تمتعهم بحرية الممارسة الصحفية من عدمها في ظل تلك المتغيرات السياسية ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، التي تعد محاولة لإستقراء الماضى والوصول إلى توصيات تستفيد من اخطأ ذلك الماضى في التأسيس لنظام صحفى أفضل.

مشكلة الدراسة: تتركز في تتبع تطورالنظام الصحفى في ليبيا في ظل المتغيرات الفكرية والسياسية التي نشأ فيها ورصدعلاقات التأثير والتأثر بين تلك المتغيرات السياسية والنظام الصحفى الليبي خلال فترة حكم معمر القذافي ، ودورها في إتاحة حرية الممارسة الصحفية من عدمها.

أهمية موضوع الدراسة: تكمن في كونه يجمع بين ثلاثة محاور أساسية تتوقف مسألة (حرية الصحافة) وممارستها على طبيعتها ومرتكزاتها، وهي النظام السياسى ودساتيره، والنظام الصحفى وتشريعاته، والممارسة الصحفية وضوابطها وامكانياتها، ومن هنا جاء الاحساس بمشكلة

هذه الدراسة التي لم تنجز من قبل في إطارها المنهجي المتكامل الذي يضم هذه المحاور، وفي إطارها التاريخي الذي يوثق ويرصد تطور النظام الصحفى الليبي خلال تلك الفترة الزمنية.

الكلمات الدالة باللغة العربية :
النظام الصحفي، الصحافة الليبية ،المتغيرات السياسية ، تاريخ الصحافة ، تشريعات الصحافة ، الممارسات الصحفية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على رؤية النظام السياسى الليبى لدور الصحافة ووظائفها فى المجتمع و تحليل العلاقة بين توجهاته والممارسات الصحفية وتفهم لاطر التشريعية والقانونية الحاكمة للصحافة الليبية .

- الكشف عن توجهات المحتوى الصحفى وأهدافه ، وقدرته في التعبير عن طموحات المواطن الليبي، وتوافقه مع احتياجاته الاعلامية.

- تتبع أوضاع الصحفيين و نظم تأهيلهم وتدريبهم، ورصد الجوانب التكنولوجية فى الصحافة الليبية ومدى تطورها وتوافقها مع تطور تكنولوجيا الصحافة فى العالم.

الإطار النظري للدراسة :

وظفت الباحثة في هذه الدراسة: مدخل النظم ، ونظرية السلطة ، ونظرية حارس البوابة.

مناهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفى ، ومنهج المسح الإعلامى، والمنهج التاريخي ،المنهج المقارن.

أدوات الدراسة: استخدمت الباحثة أداة تحليل المضمون الكيفى التي أتاحت للباحثة ما يلى:-

- وصف وتحليل مضامين القرارات والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي، وما تعكسه تلك التشريعات من معان تتصل بحرية الممارسة الصحفية وحدودها وضوابطها.
- وصف المادة الإعلامية وتحليل مضامين نماذج الصحف والمجلات في مختلف فترات الدراسة والتعرف على السلوك الإتصالى العلنى للقائمين بالاتصال،

واكتشاف الخلفية الفكرية والسياسية التي تستند إليها ممارساتهم الصحفية الكامنة في الرسالة الصحفية التي يتم تقديمها للجمهور المتلقى.

مجتمع الدراسة:

ينقسم إلي ثلاث محاور يكمل بعضها بعضاً ، المحور الأول الهيكلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، والمحور الثاني يتضمن النظام الصحفي الليبي وقوانين النشر والمطبوعات والمؤسسات الصحفية وتنظيمها و مهامها، والمحور الثالث يتضمن القائم بالاتصال والممارسات الصحفية ونماذج من الصحف والمجلات الصادرة فترة الدراسة.

<u>حدود الدراسة:</u> الإطار المكاني للدراسة: هو دولة ليبيا.

الإطار الزماني للدراسة: يقع في الفترة من ١٩٦٩ حتى ٢٠١١م.

فصول الدراسة:

الفصل الأول: الإطار المنهجي والإجرائى للدراسة ويتضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الدراسات السابقة، والتعليق عليها، وحدود الاستفادة منها، والمبحث الثاني ضم التعريفات الإجرائية لموضوع الدراسة، ومشكلة الدراسة التي تتمثل في رصد علاقات التأثير والتأثر بين النظام السياسى الليبي والنظام الصحفى الليبي في الفترة المعنية، وأهمية الدراسة وتتمثل في رصد وتفهم الأطر التشريعية والقانونية للنظام الصحفى الليبي، وأهداف الدراسة، وتساؤلاتها،وإطارها النظرى الذي اعتمد على ثلاثة نظريات هى (مدخل النظم، نظرية السلطة، ونظرية حارس البوابة)، كما استخدمت الدراسة ثلاثة مناهج هي (منهج المسح، والمنهج التاريخى، والمقارنة المنهجية) ،وتمثلت مصادر الدراسة في (الوثائق الرسمية للدولة، وهي الجريدة الرسمية، والسجل القومى، وموسوعة التشريعات الثقافية والإعلامية الليبية، والصحف والمجلات العربية والأجنبية المتخصصة في مجال الإعلام والصحافة،والمعاجم والقواميس والموسوعات الإعلامية والاجتماعية والثقافية، والمقابلات الشخصية)، ثم تبويب الدراسة وفصولها، والصعوبات التي واجهت الباحثة في الدراسة، وتناول المبحث الثالث: الإطار النظرى للدراسة النظريات المفسرة للنظم الصحفية.

الفصل الثاني من الدراسة بعنوان: المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي في مبحثه الأول يتناول المتغيرات السياسية في المجتمع الليبي منذ تغيير نظام الحكم من الملكي إلى الجمهورى في شهر سبتمبر ١٩٦٩م، وتضمن نبذة عن النظام السياسى والاقتصادي في العهد الملكي،وملامح النظام السياسي الليبي بعد سنة ١٩٦٩م وما شهدته البلاد من صدور البيان الأول للثورة، والإعلان الدستورى المؤقت، وقانون حماية الثورة، وتأسيس

الإتحاد الاشتراكي العربي وقانون تجريم الحزبية،ثم خطاب زوارة الذي أعلن القذافي من خلاله النقاط الخمس التي تتضمن تعطيل القوانين المعمول بها في البلاد، وبداية الثورة الإدارية والثقافية،والمتغيرات السياسية في ليبيا وتأثيرها في المجال الدولى ،وتناول المبحث الثاني النظام السياسي الليبي من ١٩٧٣حتى ١٩٧٧م، وصدور الكتاب الأخضروإعلان قيام سلطة الشعب وتغيير أسم ليبيا إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ومرحلة الترسيخ للنظام السياسي من ١٩٧٧ حتى ٢٠١١م: النظام الجماهيرى، وتكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية، وتأسيس حركة اللجان الثورية، وتأسيس المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، وصدور الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان سنة ١٩٨٨م، وقانون تعزيز الحرية سنة ١٩٩١م، وخصصت الباحثة المبحث الثالث للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في ظل النظام السياسي الجديد آنذاك سنة١٩٦٩م.

الفصل الثالث بعنوان: المتغيرات السياسية وتأثيرها على الصحافة في مرحلة الجمهورية من ١٩٦٩حتى ١٩٧٧م في مبحثه الأول يتناول المتغيرات السياسية وتأثيرها على الصحافة الليبية في مرحلة الجمهورية من خلال التشريعات المنظمة للصحافة وخاصة القانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٢م بشأن المطبوعات، وناقش المبحث الثانى بدايات ظهور الايديولوجيا السياسية في وسائل الإعلام الليبية، وقراءة في نشؤ الايديولوجيا في مرحلة الجمهورية من ١٩٦٩م حتى ١٩٧٧م، والسياسة الإعلامية في الصحافة الليبية،ونشأة المؤسسات الإعلامية ووظائفها،وأهم الصحف والمجلات الصادرة في هذه المرحلة، وأخيراً المبحث الثالث الذي أشتمل على تعريف بأهم صحف ومجلات مرحلة الجمهورية من١٩٦٩ حتى ١٩٧٧م في المسارات الدولية والعربية والمسار المحلي بمجالاته السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والموضوعات والقضايا الإعلامية في كل صحيفة ومجلة.

الفصل الرابع من الدراسة بعنوان: تطور النظام الصحفى الليبي في مبحثه الأول تتبع لمرحلة تأسيس النظام الصحفى الليبي من سنة ١٩٨٨حتى ٢٠١١م (المرحلة الثانية) من خلال عرض رؤية النظام السياسي لدور الصحافة،والسياسة الإعلامية خلال الفترة من ١٩٧٨ حتى١٩٨٨م، ومرحلة ترسيخ الصحافة الثورية في الجماهيرية،واحقية ممارسة العمل الصحفى، والرقابة في وسائل الإعلام الليبية، ودور المؤسسات الإعلامية خلال فترة الثمانينيات،والصحف الصادرة في مرحلة التحول الثورى من ١٩٧٨ حتى١٩٨٨م، والصحف والمجلات المهنية الصادرة في هذه المرحلة، وخصصت الباحثة المبحث الثاني لتشريعات النظام الصحفى في مرجعياته الفكرية، ومرتكزاته القانونية، وجوانبه التنظيمية، واحقية ممارسة العمل الصحفى،والشروط الملزمة لممارسة العمل الصحفى،وأنواع العقوبات والجزاءات،وتعطيل وإلغاء الصحف، ونقد رئيس الدولة ونظام الحكم،وتضمن المبحث الثالث نماذج من موضوعات صحف ومجلات المرحلة الثورية من ١٩٧٨حتى ١٩٨٨م، وتناول المبحث الرابع النظام الصحفي الليبي ومؤسساته وأهدافه من ١٩٨٨حتى ٢٠١١م(المرحلة الثالثة)، ايديولوجية النظام السياسى الليبي،

ورؤية النظام الجماهيرى الليبي لدور الصحافة، وملكية وتمويل الصحافة، وإعادة تنظيم النشاط الإعلامى في المؤسسات الإعلامية خلال الفترة من ١٩٨٨حتى ٢٠١١م.

الفصل الخامس بعنوان معوقات حرية الممارسة في الصحافة الليبية ومحاولات الإصلاح في مبحثه الأول يتتبع تأثير المتغيرات السياسية على حرية الممارسة الصحفية حيث تناول الضغوط القانونية من السلطة الحاكمة،وضغوطات السلطة الحاكمة، ومواصفات العاملين في وسائل الإعلام الليبية، وحق الممارسة الصحفية في وسائل الإعلام الليبية، الممارسة الصحفية، ومشاكل الممارسة الصحفية، والرقابة وحراسة البوابة، وحدود ممارسة المهنة، وتقارير الحريات الصحفية ومكانة ليبيا فيها، ومعوقات الوصول إلى مصادر المعلومات للصحفى الليبي، وتناول المبحث الثاني إشكالية التنظيم المهني ونظم التأهيل والتدريب في الصحافة الليبية، ومعوقات تكوين التنظيم المهني للصحفى الليبي، وغياب صحف النقابات، ونظم التأهيل والتدريب المهني للصحفى الليبي، وخصصت الباحثة المبحث الثالث لمحاولات الإصلاح: الإنفتاح الجزئى على حرية الممارسة الصحفية، وتناول الضغوط الداخلية والخارجية التي ادت إلى هذا الإنفتاح، ونماذج من حرية الممارسة في الصحافة الليبية، وتضمنت المتغيرات السياسية في آواخر مرحلة الثمانينيات وصدور مجلة (لا)، ومرحلة الألفية الثالثة وإنشاء شركة الغد للخدمات الإعلامية،، وصدور صحيفتى (أويا، وقورينا)، ومقترح إعادة هيكلية قطاع الثقافة والإعلام، ودور الممارسة السياسية في تعطيل إصلاح الصحافة من خلال تداعيات قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٧ بشأن تشكيل لجنة لدراسة الصحافة، ومطالبة الصحفيين والمثقفين الليبيين في بيان لهم بحرية الممارسة الصحفية ومنح تراخيص لإنشاء الصحافة الخاصة، وتضمن المبحث الرابع تعريف بأهم الصحف والمجلات الصادرة في مرحلة الصحافة الجماهيرية من ١٩٨٨حتى ٢٠١١م.

أهم نتائج الدراسة وفق التساؤلات المطروحة واستناداً إلى ثلاثة تنظيمات مارس اعضاؤها العمل الصحفى هي تنظيم الإتحاد الاشتراكى، ثم تنظيم اللجان الثورية، ثم اللجان الشعبية ، ووفق ثلاثة مراحل تاريخية قسمتها الباحثة كما يلى:

المرحلة الأولى من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧م

المرحلة الثانية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٨م

المرحلة الثالثة من ١٩٨٩ حتى ٢٠١١م.

أولا:- الأطر التشريعية والقانونية التي حكمت الصحافة ؟

١. المادة (١٣) من الإعلان الدستورى لسنة ١٩٦٩م ومضمونها أن "حرية الرأى مكفولة في حدود مصلحة الشعب ومبادىء الثورة ".

٢. قانون المطبوعات رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٢م ومادته الأولى من أن الصحافة والطباعة وحرية التعبير حق لكل شخص في إطار مبادىء المجتمع وقيمه وأهدافه.

٣. النقاط الخمس في خطاب القذافي سنة ١٩٧٣م والتي أعلن فيها تعطيل القوانين المعمول بها، وإعلان الثورة الثقافية واستمرار العمل الثورى.

٤. الركن السياسى من الكتاب الأخضر الصادر سنة ١٩٧٦م ومفهومه للصحافة الديمقراطية التي لا يحق للشخص الطبيعى امتلاكها مما أقفل الباب أمام صدورالصحافة الخاصة.

إصدار الصحف ونوع الملكية في النظام الصحفي الليبي؟

هو امتياز تمتع به النظام السياسى وتم تمويل الصحافة من ميزانية المجتمع، وتحديد مهامها عن طريق مجلس قيادة الثورة، ثم إدارة التوجيه الثورى، ثم أمانة اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) .

●أنواع العقوبات في النظام الصحفى الليبي؟

ضد الصحفيين تضمنت الإنذار والغرامة والحبس والابعاد، وضد الصحف الحجب عن الظهور أو الإيقاف نتيجة الأخطاء أوالتطرق لموضوعات غير مرغوب فيها من قبل النظام السياسى كما حدث لصحيفة أويا، والقناة الليبية، ووكالة ليبيا برس حيث ظلت المواد العقابية في قانون المطبوعات الصادر سنة ١٩٧٢م سارية المفعول.

●هل يتم فرض الرقابة على الصحف؟

تمثلت الرقابة في التوجيهات المباشرة أو التعليمات الداخلية المكتوبة أو الخطابات الشفوية للقذافي بنوع القضايا التي يجب تناولها، والأخرى التي ينبغي استبعادها، كما تم الاعتماد على وكالة الأنباء الليبية كمصدر وحيد للأخبار والمعلومات ومارس القائمون على المؤسسات الإعلامية الرقابة الذاتية والمباشرة على ممارساتهم الصحفية باعتبارهم نخبة النظام السياسى ممن تلقوا دورات فكرية وملتقيات سنوية حول طبيعة النظام السياسى وأهدافه.

●هل يقوم النظام الصحفى الليبي على أحقية نقد رئيس الدولة أو نظام الحكم؟

لايُسمح بنقد رئيس الدولة أو نظام الحكم بوصف الحاكم ونظام الحكم نموذجاً ينبغى لكافة دول العالم الإقتداء به، وفي التسعينيات والالفينيات تناولت الصحف والمجلات في بعض موضوعاتها نقد الجانب التطبيقى من النظرية في المجتمع دون المساس بالجانب النظرى أو انتقاده.

ثانياً:- تساؤلات تتصل بالممارسة الصحفية في الصحافة الليبية:-

●سمات العلاقة بين توجهات النظام السياسى الليبي والممارسات الصحفية فترة الدراسة؟

ارتبطت الصحافة بعلاقة تبعية للنظام السياسى ، وكانت أداة لتنفيذ أهدافه ومبادئه ونشرها والدعاية لها، ومطالبة بأن تكون في مستوى تلك المهام حيث يتم حثها وتوجيهها ووضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتعميق ولائها للنظام السياسى.

طبيعة الممارسات الصحفية في الصحافة الليبية استناداً إلى محتوى تماذج الصحف والمجلات التي تضمنتها الدراسة؟

المرحلة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧٧م:-

تميز محتوى الصحف والمجلات بالتنوع والشمول في تناول القضايا المحلية والعربية والعالمية، وسارت الممارسة الصحفية في اتجاهين، الاتجاه الأول هو مساندة الثورة ونشر قوانينها وبرنامجها وأهداف مؤسسة الاتحاد الاشتراكى العربي باعتباره التنظيم الشرعى الوحيد المعترف به، والاتجاه الثاني الدعوة إلى إصلاح الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإصلاح الصحافة وإنشاء نقابة الصحفيين، كما تميزت الصحافة بقوة الحس القومى وسعى رؤساء الدول العربية لتحقيق التكامل والوحدة العربية، كما برزت قوة الخطاب العدائى ضد الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين وضد الدول المساندة لأسرائيل وعلى رأسها أمريكا.

المرحلة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٨م:-

إتهام وسائل الإعلام بالفشل في تثقيف الشعب بمفاهيم الحرية، والاشتراكية وعصر الجماهيروجعلها في قبضة تنظيم اللجان الثورية التي مارست مهمة نشر مقولات الكتاب الأخضر العاكسة لأيديولجية النظام الحاكم وإتبعت الأسلوب الهجومى في تناول القضايا المناهضة لمبادئه، ووظفت الأحداث لصالحه ، ومارست الدعاية له داخلياً وخارجياً ودعت إلى نبذ اشكال الحكم الرأسمالى والماركسى.

المرحلة من ١٩٨٩ حتى ٢٠١١م:-

أُسندت مهمة إصدار الصحافة إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة كما جاء في الكتاب الأخضر، واتسمت الممارسة الصحفية بالهدوء النسبى وركزت الصحف على القضايا المتصلة بالعقوبات الدولية على ليبيا وأخبار القارة الأفريقية أكثر من غيرها لإتجاه النظام السياسى إلى توطيد صلاته بالدول الأفريقية، وتحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادي مع دولها.

ثالثاً: تساؤلات تتصل بالجوانب التنظيمية والتكنولوجية في الصحافة الليبية:-

●هل تطورت حركة النشر الصحفى خلال فترة الدراسة على المستوى المحلى؟

عانت الصحافة الليبية من مشكلة عدم الانتشار، وسؤ التوزيع على المستوى المركزى واللامركزى وقلة الامكانيات وبعد رفع العقوبات على ليبيا في مرحلة الألفينيات شهدت صحافتها تقدماً على المستوى التكنولوجى،وأصبح لأغلب الصحف وبعض المجلات نسختها الألكترونية على شبكة الأنترنيت، وصارت ملفاتها وملاحقها الورقية أكثر التزاماً بمواعيد الصدور، وتحسن نوع الورق المستخدم في الطباعة، وتم استخدام الألوان في الصحف والمجلات بصورة أكبر.

- **نظم التأهيل وبرامج التدريب التي أُتيحت للصحفيين الليبيين ؟.**

اتسمت بالضعف وعدم الانتظام بالداخل، وأقتصرت على فئات محدودة في الخارج وبدأ التركيز على أهمية التدريب والتأهيل في التسعينيات من خلال الندوات والمؤتمرات ومنذ عام ٢٠٠٤ تولت المؤسسة العامة للصحافة بالتعاون مع كلية الفنون والإعلام أقامة العديد من الدورات التأهيلية في مجالات التحرير والجمع المرئى، والتصوير، وإدخال البيانات ،واستخدام التقنيات الحديثة والاستفادة من مركز التدريب الاعلامي ، والمركز الصحفى لفنون الطباعة، كما تم إعداد برنامج لتعليم اللغات الأجنبية في الداخل والخارج.

توصيات الدراسة:

تابعت الباحثة من خلال هذه الدراسة التشريعات المنظمة للعمل الصحفي في المجتمع الليبي خلال الفترة من ١٩٦٩ حتى ٢٠١١م، وأتضح أن هذه التشريعات أرتبطت بإتجاهات السلطة الحاكمة حيث تم وضعها لتكون مواكبة لتطلعاتها وخادمة لأهدافها السياسية والايديولوجية، وقد تأثرت وسائل الإعلام عموماً والصحافة بشكل خاص بالمتغيرات السياسية للحكومة وظهر هذا التأثر في القيود والمعوقات التي واجهت الممارسات الصحفية وغيبت حرية الرأى والتعبير وقننت مصادر أخبارها مما كرس ثقافة الانغلاق ورفض التجارب الصحفية المختلفة حيث ارتبطت وسائل الإعلام والصحافة الليبية بمصدر اعلامي حكومي وحيد في استيقاء معلوماتها هو وكالة الجماهيرية للأنباء واجمعت أغلب الدراسات العلمية آنذاك في نتائجها الميدانية على ذلك، حيث توصلت أحداها إلى "أن درجات اعتماد القائمين بالاتصال على مصادر المعلومات المختلفة كان متذبذبا جدا... وأن ثمة خلل في العلاقة مع مصادر المعلومات أكده اعتراف ما نسبته ٧٦.٩% من القائمين بالاتصال بوجود عقبات في هذا الصدد"[١] وقد انعكست الممارسات السياسية على الصحفى الليبي، وأدت إلى ضغوطات نفسية ترتبط بحقه في الحصول على المعلومات متعددة المصادر والتعبير الحر والموضوعي الذي يحترم إنسانيته وعقله،وضغوطات مهنية ترتبط بحقه في التأهيل والتدريب المهنى، والحصول على مردود اقتصادى يتناسب وظروف العمل في هذه المهنة ومتاعبها.

---

[١] . اسماعيل مصطفى الفلاح، **العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية: دراسة ميدانية مقارنة على القائمين بالاتصال في عينة من الصحافة الليبية،طرابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة، عرض للدراسة منشور في : مجلة البحوث الإعلامية الصادرة عن مركز البحوث والمعلومات والتوثيق، العدد ٤٦، فصل الخريف، ٢٠٠٩، ص ٢٧٧.

بالتالي لكي ينجح النظام الصحفي الليبي مستقبلاً في دعم حرية الممارسة الصحفية التي تؤدى بدورها إلى الإسهام الحقيقي في تنمية المجتمع وصون حرية التعبير لأفراده توصي الباحثة من خلال هذه الدراسة بما يلي:-

- أن حرية الممارسة هي مطلب أساسى من أجل بناء (صحافة حقيقية) في المجتمع الليبي، وهذا النوع من الصحافة يعتمد على وجود صحافيين يتمتعون بحرية الإرادة إلى جانب الحرفية المهنية.
- ضرورة توفر الأستقرار والأمان في المجتمع الليبي حتى يستطيع الصحفي العمل في ظروف نفسية جيدة بعيدة عن القلق والتوتر، وهذا يتطلب الإسراع في بناء وتقوية هياكل ومؤسسات الدولة بصفة عامة، ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة لدورها في حماية فئاتها، ودعم الحقوق والحريات المدنية.
- أن يستند النظام الصحفى الليبي على المادة (١٤) من الإعلان الدستورى والتي تقول "تضمن الدولة حرية الرأي أهم وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي، وبما لايتعارض مع القانون "[٢] لأن حرية الصحافة والإعلام تحتاج إلى حماية دستورية وقانونية وعلى المادة (١٥) وهي أن "تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني"[٣]. لأن حرية الصحافة تعتمد على تعدد الإتجاهات والتنوع في الآراء الذي يثرى وينمى المجتمع.
- تسريع عملية إصدار دستور متكامل وعادل من قبل مجلس وضع الدستور في الدولة الليبية واستناده على احترام الحرية الشخصية، وحرية التعبير كأساس لبناء دولة متوازنة.
- حرية إصدار وسائل الإعلام والصحافة بشكل مرن ودون تعقيدات أو شروط تعجيزية من قبل النظام الحاكم.
- حرية الحصول على المعلومات، وحرية تتعدد مصادر المعلومات، ونقلها، والتعليق عليها وحق الجماهير في المعرفة.

---

[٢]. الجريدة الرسمية، ليبيا، السنة الأولى، الإعلان الدستوري، العدد ١، ٩-٢-٢٠١٢، ص٤.

[٣].نفس المرجع، والصفحة.

- تحديد القوانين الخاصة بالنظام الصحفى الليبي بشكل دقيق وواضح، وعدم تحميل موادها معان غامضة أو قابلة للتأويل على أكثر من وجه.
- التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تكون لكل سلطة مهامها وحدودها، ويكون للسلطة القضائية الحق في الحكم على بعض القوانين بمخالفتها الدستور من عدمه.
- تبنى تجربة الصحافة المستقلة والمتنوعة التي تتمتع بميزانيتها الخاصة البعيدة قدر الإمكان عن النفوذ السياسي أو الاحتكار الاقتصادي، لأن هذا النوع من الصحافة منح الممارس الصحفي قدر من الحرية وأن كان محدوداً ولكنه قابل للتوسع كما هو الحال في لبنان ومصر.
- إشراك المتخصصين في الصحافة والإعلام من الأساتذة الاكاديميين في وضع قوانين وتشريعات المطبوعات، والاسترشاد بآرائهم ، والاستفادة من خبراتهم.
- استصدار ميثاق شرف إعلامي يتضمن إخلاقيات الممارسة الصحفية، وحقوق وواجبات كافة إطراف العملية الإعلامية بشكل ديمقراطى وعادل من خلال مواصلة الجهود التي بدأت من قبل الإعلاميين في ليبيا والداعية من خلال بعض الندوات والملتقيات إلى التأسيس لصياغة ميثاق شرف إعلامى يحدد أخلاقيات المهنة ومنها ملتقى الإعلاميين الذي عقد بمدينة طرابلس خلال شهر مارس ٢٠١٢م.
- تطوير مناهج وطرق التدريس في أقسام وكليات الصحافة والإعلام في ليبيا، بما يسهم في تكوين إعلاميين يمتلكون قوة الشخصية، وسعة الثقافة، وتعدد اللغات والمهارات والرغبة في التميز والإسهام إيجابياً في تغيير فكرة المجتمع الليبي عن وسائل الإعلام.
- اعتماد وسائل التكنولوجيا المتقدمة في الصحافة الليبية لأن هذه التكنولوجيا أصبحت ضرورة ملحة في عالم يسعى إلى السرعة في نشر الأخباروسعة الانتشاروجمال الفنون الإخراجية ومؤثراتها من ألوان وصورة وغيرها، وهذه المطالب مهمة لكسب رضى وثقة المواطن الليبي أولاّ، ولحصول الصحافة الليبية على الجذارة كونها تقف نداً لند مع غيرها من الصحف وأسوة بها ثانياً.
- تفعيل دور النقابات الصحفية وأختيار رئاستها والقائمون على شئونها من الصحفيين ذوى الخبرة والتمرس في العمل الإعلامى ممن لهم معرفة وكفاءة بقوانين وتشريعات الإعلام في دول الوطن العربي،والتأكيد على أهمية الدفاع عن حقوق الصحفي في حرية الممارسة الصحفية بداءاً من حقه في الحصول على المعلومات من مصادر متنوعة،

وممارسة التفسير والتعليق والنقد والتفاعل مع القضايا التي يفرزها المجتمع في كافة المجالات.

- مناقشة معوقات حرية الممارسة الصحفية في لقاءات وندوات يتم تبني نتائج أعمالها ومقترحاتها بشكل تطبيقى من أجل إصلاح الصحافة الليبية وتجاوز العراقيل والمعوقات التي تواجه الممارسين الإعلاميين فيها.
- مراعاة أن يكون النظام الصحفى الليبي ملائم لاحتياجات المجتمع ويتسم بالمرونة والقدرة على تحقيق مطالبه في حرية التعبير التي تتيح فرص التنمية والإصلاح، وتمكن من بناء جسور الحوار القائم على تدفق المعلومات الأفقى والرأسى والأحترام بين أفراد المجتمع ومؤسساته الصحافية.
- أن يضع المشرع الليبي في اعتباره عند وضع القوانين المنظمة للصحافة أن النقد هو وسيلة من وسائل الإصلاح، وأن يسترشد الحاكم بالخلفاء الراشدين ويتسع صدره للنقد على الا يخرج عن حدود الآداب العامة، وان يتسع مفهوم الحصانة ليشمل الأفعال الخيرة وليس فقط الاشخاص.
- أن تتعاون وزارة الإعلام مع المؤسسات الاكاديمية ومنها كلية الفنون والإعلام بجامعة طرابلس، ومدرسة الإعلام والفنون باكاديمية الدراسات العليا في وضع خطة متكاملة لتدريب المحررين، والمصورين، والفنيين، والإداريين في دورات داخلية وخارجية والطلبة الدارسين في اقسام الصحافة والإعلام بالجامعات بصفة عامة، والمتميزين منهم خاصة تشجيعاً لهم، ولتحقيق الفائدة من امكانياتهم في تطوير المجال الإعلامى.
- تحسين الضمانات المهنية للعاملين في مجال الصحافة خاصة في ظل الظروف التي تمر بها ليبيا اليوم، وذلك عن طريق حماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام والصحافة ضد الإجراءات التعسفية كالاختطاف والترهيب والاعتقال والتعذيب وعلى الجمعيات الحقوقية المحلية تفعيل دورها بكشف هذه الممارسات، ويمكن التنسيق مع الجمعيات الدولية لحماية حقوق الصحفيين، وحقوق الإنسان في هذا الجانب.
- تقدير الجهود التي يبذلها الممارس الصحفي وما يتعرض له من متاعب في سبيل الحصول على المعلومات وتحريرها ووضع كل العوائق التي يتعرض لها في الحسبان عند تقرير قيمة المقابل المادى الذي يتحصل عليه من هذه المهنة خاصة أن المقابل المادى المرضي للصحفي يحصنه غالباً ضد الضغوط والإغراءات الخارجية.
- عدم المغالاة في الجانب المتصل بالعقوبات والجزاءات، والابتعاد قدر الإمكان عن

إلحاق الإذى النفسى والجسدى بالقائمين بالاتصال والعاملين في مجال الصحافة والإعلام، ووضع مواد تحترم آدمية الإنسان، وحل النزاعات والمخالفات عن طريق التعويض المادى قدر المستطاع،خاصة (فيما يتصل بجرائم السب والقذف وتعديل موقف المشرع العربي منها والاكتفاء بعقوبة الغرامة مع التعويض المدنى، وإلقاء عبء أثبات سوء نية الصحفى على سلطة الإتهام، وإلغاء عقوبة الحبس)[٤]، والابتعاد عن العقوبات الجسدية إلا فى إطار محدود، وفي الجرائم الكبرى كخيانة الوطن.

- حماية المراسلين والمندوبين في الداخل والخارج، وتسهيل عملية حصولهم على المعلومات، وحقهم في حماية الأسرار الخاصة بمصادرهم، وإرساء قواعد معاملة بين الرؤساء والمرؤسين في مؤسسات الصحافة والإعلام قائمة على الاحترام المتبادل، وبعيدة عن الظلم والاستغلال، والتحقير.

- تعاون مركز البحوث والمعلومات والتوثيق مع المؤسسات الإعلامية التي تم إنشائها حديثاً مثل المركز الليبي لحرية الصحافة، ومؤسسة اكاديميون للإعلام من أجل النهوض بالصحافة ووسائل الإعلام الأخرى حتى تتدارك ما فاتها، وتؤدى واجبها،وتسترجع ثقة الجمهور في قدرتها على المشاركة الايجابية في خدمة للمجتمع

- إعداد قاعدة بيانات عن عدد المهنيين الممارسين للعمل الصحفى والإعلامى، وتخصصاتهم،ومؤهلاتهم لأهمية هذه الاحصائيات في تحديد النقص في بعض التخصصات من تلك الموارد والامكانيات البشرية والمادية والعمل على تدارك هذا الأمر من خلال اقسام وكليات الصحافة والإعلام.

- حصرعدد الصحف والمجلات، والتعريف بها وباتجاهاتها، وتخصصاتها والمؤسسات القائمة على إصدارها ويشمل ذلك القنوات الفضائية الليبية والإذاعات المسموعة والمرئية حيث يمكن لمثل هذا الحصر أن يفيد في وضع االاستراتيجيات والخطط الإعلامية بالعدد المناسب من وسائل الإعلام والصحافة لاحتياجات المجتمع الليبي، وتوزيعها بشكل رشيد في مختلف مدن ليبيا، حيث شهدت ليبيا منذ عام ٢٠١١م موجة كبيرة من الإصدارات في مجال الصحافة والقنوات الفضائية بشكل خاص ووسائل الإعلام الأخرى عامة مما يتطلب ضبط هذه العملية مستقبلاً .

- إجراء دراسات علمية محايدة للتعرف على اتجاهات الجمهور نحو أداء المؤسسات الصحفية، والاحتياجات المعلوماتية والإعلامية، واشباعات القراء وكيف يتم تحقيقها، وسبل تطوير تلك المؤسسات.

- أحياء الإعلان كمصدر من مصادر الدخل المادى وتفعيل وظيفته في وسائل الإعلام والصحافة الليبية ونشر الإعلانات الهادفة والتي تخدم احتياجات المجتمع مع الاعتدال في نشرها والتأكيد على أهميتها في دعم الصحافة مادياً ولكن "يجب خلق ضوابط لحماية مصالح الجمهور العام حتى لا تستغل المادة الصحفية لأهداف الشركات

---

[٤] . عواطف عبد الرحمن، المواطنة الإعلامية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٥، ص٧.

التجارية"[٥].

- تطوير الجانب التكنولوجى في وسائل الإعلام والصحافة ومواكبة الحاجة المتجددة لاستخداماته، وإنتقاء ما يتناسب مع تطلعات الإعلام الليبي في اللحاق بالتجارب الناجحة التي وصلت إليهابعض الدول الشقيقة في هذا الجانب، ومنها استخدام أجهزة الجمع المرئى للمادة الصحفية، والاستفادة من تقنيات الإخراج التي تتيحها التكنولوجيا.
- تصميم المواقع والنسخ الالكترونية للصحف والمجلات الورقية والقنوات على شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)،ومواجهة المتطلبات المتزايدة للسرعة والدقة وسعة الانتشار مع المحافظة على التنافسية وشخصية الصحيفة، وذلك يحتاج إلى امكانيات مادية تسعى الصحافة لتغطية تكاليفها، والى قدرات بشرية مهيأة لاستقبال التدفق الكبير للمعلومات وقادرة على التعامل معه بذكاء ومسئولية.
- التفكير الجدى في تأسيس فروع عديدة من مراكز التأهيل والتدريب المهني في مختلف مدن ليبيا وتبنى سياسة اللامركزية، ووضع استراتيجيات مناسبة لتحقيق هذا الهدف على المدى الطويل وأن تكون هذه المراكز متكاملة تشمل كافة مجالات التأهيل والتدريب المهنى لوسائل الإعلام والصحافة التقليدية والالكترونية، وتقنيات التحرير والإخراج في مواقع الانترنت، وتقنيات التصوير المتحرك وكل ما يستجد في مجال التكنولوجيا التي تتطور باستمرار حيث أنه لا يمكن تحقيق النجاح في مجال الصحافة والإعلام وتطويره بتخلف أو تأخر مدينة أو منطقة من مناطق ليبيا عن غيرها.

---

[٥]. رجب عبد الحميد، **التشريعات المنظمة للصحافة**، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، ٢٠١١، ص ٨٨.